صناعة الإسمنت مهددة بالتوقف

حنوش: معمل عدرا أنتج بـ١٦٠ مليار ليرة دفع ثمن كهرباء ١٠٦ مليارات ليرة وهذا غير منطقي

| محمود الصالح

كشف تقرير نقابة عمال البناء والإسمنت في دمشق عن تراجع كبير في عدد الأيدي العاملة الخبيرة في صناعة الإسمنت، ما يهدد استمرار العمل في شركات الإسمنت، وذلك بسبب عدم رفد هذا القطاع بالخبرات الفنية التخصصية، وعدم السماح بالتعاقد مع الخبرات الموجودة بعقود خبرة بعد التقاعد نتيجة الحاجة الماسة لها، حيث بات الكثير من مفاصل العمل الأساسية في خطوط إنتاج الإسمنت شاغرة.

رئيس الاتحاد المهني لعمال الإسمنت والبناء في سورية خلف الحنوش أكد الدور المهم والتخصصي لعمال الإسمنت، والذي يحتاج إلى خبرة تراكمية في كل قسم من أقسام صناعة الإسمنت، واستطاعت شركات الإسمنت عبر مسيرتها الطويلة تأهيل كوادر مهمة في جميع خطوط الإنتاج، ولهذا السبب لم تنهر صناعة الإسمنت خلال الأزمة على الرغم من خروج عدد كبير من معامل الإسمنت من الخدمة بسبب تدميرها من الإرهاب، لكن عمليات التأهيل لم تستمر خلال السنوات الماضية بسبب عدم التعيين، وتقاعد الخبرات الموجودة، وعدم السماح بالتعاقد بصفة خبراء بعد التقاعد، ما أدى إلى وجود شواغر مهمة في خطوط الإنتاج تهدد استمرارية العملية الإنتاجية، حيث لم تستفد شركات الإسمنت من المسابقة المركزية، لدرجة أن بعض الشركات وصلت إلى شغور مراكز عمل فنية حساسة لا يمكن لأي شخص غير متخصص من أداء العمل فيها، ومنها في الأفران والطحن والكهرباء وإعادة التأهيل.

وأضاف رئيس الاتحاد: إن هذا القطاع مهدد بشكل كبير نتيجة فرض الحكومة أسعاراً محددة لمبيع الإنتاج لا تتناسب مع تكاليف إنتاج الإسمنت، حيث بلغت كلفة الإسمنت ٧٠ بالمئة منها قيمة كهرباء وفيول، لدرجة أن عمال الإسمنت أصبحوا يعملون لتأمين قيمة الطاقة لوزارتي الكهرباء والنفط، في شركة إسمنت عدرا وصل الإنتاج خلال العام الماضي إلى ١٦٠ مليار ليرة سورية سددت منها قيمة كهرباء وفيول١٠٦ مليارات، وهذا غير منطقي، لأن هناك حاجة كبيرة لتجديد خطوط الإنتاج التي أصبح عمرها عشرات السنوات، وهذا العمر الطويل أصبح ينعكس على زيادة نفقات الطاقة والتجهيزات وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج، إضافة إلى حرمان العمال من تحقيق الأرباح رغم الإنتاج الهائل الذي تجاوز ٥٥٠ ألف طن من الإسمنت في شركة عدرا، ولذلك فإن عمالنا لم يعد لديهم الحافز للاستمرار في العمل نتيجة انخفاض الأجور، وعدم تناسب التعويضات مع ما يحققونه من إنتاج، ولذلك فإن جميع عمالنا اليوم في القطاع العام يعملون بوطنيتهم وليس بأجورهم، وما نتمناه من الحكومة أن تعيد النظر في أسعار الفيول والكهرباء التي تقدمها لشركات الإسمنت، ما دامت لا تريد رفع قيمة الإسمنت، بحيث نحقق توازناً بين تكاليف الإنتاج وأسعار مبيعه، فقد زاد سعر الكهرباء من ١١٠ ليرات للكيلو ومن ثمن ٣٠٠ ليرة والآن ٤٥٠ ليرة ولم يرتفع سعر الإسمنت، وكذلك الحال بالنسبة للفيول، الأمر الآخر أن شركات الإسمنت تسدد قيمة الفيول بشكل مسبق، في وقت لا تحصل على قيمة الإسمنت إلا بعد فترة من تسليمه.

وختم الحنوش بالمطالبة بضرورة العمل وبشكل عاجل لعدم خسارة هذا القطاع، الذي يعتبر من القطاعات الاستراتيجية في عملية إعادة الإعمار، وذلك من خلال دراسة تكاليف الإنتاج بشكل موضوعي، والحفاظ على الخبرات الفنية التي لا يمكن تعويضها بسهولة عند فقدانها.

وعن موضوع زيادة أعداد الطوابق في المشاريع التي تنفذها المؤسسة العامة للإسكان لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشقق السكنية في البناء الواحد أجاب رئيس الاتحاد المهني: إن هذا الموضوع ممكن في حال استخدام القالب المنزلق في تنفيذ عمليات البناء لأنه يحقق متانة أكبر وموثوقية عالية تسمح بزيادة عدد الطوابق في البناء الواحد ما يزيد عدد الشقق السكنية وبالتالي خفض كلفة بناء الشقة الواحدة.

> ٦ آلاف يعملون في قطاع الإسمنت ١٥٠٠ منهم في القطاع الخاص

رئيس مكتب النقابة إحسان قناية قال: بلغ عدد العاملين في قطاعي الإسمنت والبناء ٦ آلاف عامل وعاملة ربعهم من العاملات ومن مجموع العاملين هناك ١٥٦٩ عاملاً وعاملة في القطاع الخاص، وقدمت النقابة خلال العام الماضي إعانات للعمال تجاوزت ٧٦ مليون ليرة استفاد منها ٩٨٥ عاملاً وعاملة، إضافة لتقديم ٢,٨ مليون ليرة إعانات للكوارث والحالات الاجتماعية استفاد منها ٨٠ عاملاً. مؤكداً ضرورة معالجة النقص الشديد في الخبرات الفنية، واليد العاملة المتخصصة بسبب عدم تعويض النزيف الحاصل نتيجة التقاعد، وذلك من خلال استثناء الشركات الإنشائية من شرط المسابقة لتعيين الفئتين الأولى والثانية.

وكانت مداخلات أعضاء المؤتمر أشارت إلى ضرورة تحسين الواقع المعيشي وزيادة الرواتب وفتح سقوفها وإلغاء الضريبة المفروضة على الراتب وزيادة قيمة الحوافز والمكافآت وطبيعة العمل والإسراع بتنفيذ مرسوم الحوافز ومعالجة مشكلات التأمين الصحي ورفع سقف الطبابة وتعديل تسعيرة وزارة الصحة بخصوص الصندوق المشترك وتشميل العمال المستحقين باللباس العمالي وسد النقص باليد العاملة الشابة والفنية ومنح تعويض مالي عن عطلة يوم السبت وزيادة الاعتمادات الخاصة بالسلامة المهنية والأمن الصناعي وتأمين جبهات عمل للشركات الإنشائية وتحديث آلياتها وصيانة المتعطل منها وصرف نسبة من الأرباح للعمال وتأهيل أماكن العمل التي تعرضت للسرقة والتخريب وتجديد أفران شركة عدرا للإسمنت وخطوط الإنتاج وتعديل الأنظمة والقوانين لتطوير العمل والإنتاج وزيادة المحروقات لسيارات المبيت وتقليل ساعات التقنين الكهربائي وتثبيت العمال بعقود سنوية، وأثنى المؤتمر على جهود عمال شركة إسمنت عدرا في إعادة تأهيل خطوط الإنتاج في ظروف صعبة جداً نتيجة قلة قطع التبديل ما وفر مليارات الليرات على خزينة الدولة.

نسبة تنفيذ زراعة القمح في ريف دمشق تجاوزت ١١٠ بالمئة

مدير الزراعة: فلاحو المحافظة يفضلون زراعة البقدونس والبندورة على القطن

مدير الاتصالات: لا سوق سوداء لبيع البوابات

| عبد المنعم مسعود

هيمنت مواضيع الزراعة والاتصالات على الجلسة الأخيرة لمجلس محافظة الريف وتصدر الجلسة موضوع تزويد الأراضي الزراعية بالمحروقات، وطالب الأعضاء بأن تزود الأرض الزراعية وفقاً للموسم الذي تزرع به وليس وفق الآلية الحالية التي تعتمد على تصنيف الأرض، إما أشجار مثمرة أو أرض سلاخ ذلك أن بعض الأراضي المشجرة تزرع بالقمح، ولذلك ليس من المعقول أن تزود الزراعة الفلاح بمخصصاته من المازوت الزراعي لمصلحة الأشجار المثمرة ولا تزوده بمخصصات لمصلحة القمح.

مدير زراعة الريف عرفان زيادة بين أن عملية تصنيف الأرض تتبع للفلاح، فهو إما أن يختار أن تزرع الأرض بالأشجار المثمرة أو أن تكون الأرض سلاخ وبناء على الكشف الحسي تقوم المديرية بتخصيصه بالكميات وفقاً للتصنيف.

وأضاف زيادة إنه لا يمكن للمديرية أن تعطي الفلاح مادة المازوت الزراعي المدعوم مرتين وإنما يمكن لمن يرغب بالاستفادة من المازوت الصناعي لهذه الحالات أن يرفع طلباً وتقوم المديرية بالكشف الحسي بعد تقديم الطلب وتالياً رفع القوائم والوثائق إلى «محروقات» للتنفيذ وفقاً للإمكانية المتاحة.

وتساءل أعضاء في المجلس عن سبب تأخر تنفيذ طلباتهم من المازوت الصناعي لمصلحة الزراعة منذ عدة أشهر، علماً أنهم استكملوا كل الإجراءات المطلوبة، وكان جواب مدير الزراعة بأن المديرية رفعت جميع طلبات المازوت الصناعي الموافق عليها لكنها لا يمكن أن تفرض على محروقات الريف التنفيذ، مبيناً أن المحافظة كانت من أولى المحافظات التي أدخلت تنفيذ طلبات المازوت الصناعي لمصلحة الفلاحين.

وقال زيادة: إن نسبة تنفيذ زراعة القمح في الريف تجاوزت ١١٠ بالمئة، على حين أن تنفيذ خطة زراعة الشعير لم تتجاوز ٨٠ بالمئة، مبيناً أنه بالرغم من تخصيص المحافظة ضمن خطتها لـ٣٠٠ هكتار لزراعة القطن ونطلب من الفلاحين، إلا أنه لم يتقدم أحد لأنهم يفضلون زراعة البقدونس والبندورة.

ووفقاً لزيادة فإن المحافظة فيها أربعة مشاتل حراجية وأربعة مشاتل مثمرة وتنتج نصف مليون غرسة حراجية ونصف مليون غرسة مثمرة، كاشفاً أن ٣٠٠ ألف غرسة مثمرة لم يتم بيعها العام الماضي.

وتساءل أحد الأعضاء عن وضع أراضي البادية هل من المعقول أن يدفع الفلاح مليون ليرة عن كل دونم لعشرين سنة مضت، ليأتي رد مدير الزراعة: أراضي البادية تعتبر أراضي غير محددة وغير محررة وخاضعة للقانون ٦٢ وتعتبر أملاك دولة، لذلك من وضع اليد عليها يتم تنفيذ الأنظمة والقوانين عليه فإن كان التجاوز بعد عام ١٩٨٧ يتم نزع اليد وتغريمه بسنوات الإشغال بضعف أجر المثل، أي ٥٠٠ ألف والضعف هو مليون لكل دونم عن كل سنة، وإذا كان الإشغال قبل عام ١٩٨٧ وشاغل أرض زراعية يتم تغريمه بـ٣٠ ألف ليرة عن كل دونم أرض إذا كان مروياً و١٥ ألفاً إذا كان بعلاً.

مدير اتصالات الريف حسين عويتي كشف عن صدور قرار بإحداث ثلاثة مراكز لخدمة المواطن إلكترونياً في كل من جديدة عرطوز وجرمانا وضاحية قدسيا، بحيث يستطيع طالب الخدمة أن يقدم عليها ويدفع رسومها إلكترونياً وأن تصله الوثيقة إلى عنوان منزله من دون الحاجة لمراجعة المركز.

وبين عويتي في رده على مشكلة انعدام التغطية الخليوية في كثير من مناطق الريف أن مشاكل التغطية الخليوية في الريف من اتصالات وإنترنت ليست من اختصاص مديرية الاتصالات لكنها صلة وصل بين الوحدات الإدارية وهذه الشركات، حيث تقوم الاتصالات بمتابعة الشكوى الواردة إليها من الوحدة الإدارية عبر المحافظة مع هذه الشركات.

ووفقاً لعويتي فإن موازنة اتصالات الريف البالغة ٣ مليارات ليرة تذهب تكاليف تشغيل وأجوراً ورواتب، علماً أن وزارة الكهرباء وبعد اجتماعات لستة أشهر ستتقاضى ١٢٠٠ ليرة على كل كيلو واط ساعي لمصلحة الاتصالات.

ويكشف عويتي أن الشركة السورية العمانية مكلفة الآن إعداد دراسات للمواقع التي يمكن أن تنفذ بها مصادر للطاقة الشمسية، مبيناً أن اختيار المواقع سيكون بناء على المساحة والسطوع.

ونفى عويتي وجود سوق سوداء لبوابات الإنترنت، مبيناً أن وضع دوما كان صعباً ولكن تم وضع مركز الهاتف بالخدمة وهناك ٤ آلاف خط هاتفي وألف بوابة يتم توزيعها، مؤكداً أنه في بعض المراكز يوجد وفر في البوابات.

نائب رئيس المكتب التنفيذي في المحافظة جاسم المحمود عرض للمجلس خطة الموازنة المستقلة المقترحة للعام الحالي، مبيناً أن القيمة التقديرية ٢٣ مليار ليرة وستركز على مشروعات الصرف الصحي وتعبيد الطرقات في الوحدات الإدارية.

سخاء وزارة الصحة: ٨٥ ليرة لثلاث وجبات بالمشافي للأطباء والمرضى.. والمعامل لا ترغب بالتعاقد معها

مدير مشفى أباظة: نعاني نقص اختصاصات وصعوبة بتأمين الإقامة والطعام للأطباء المقيمين

| القنيطرة- خالد خالد

اعتبر مدير صحة القنيطرة عوض العلي أن زيادة أسعار الدواء كانت مدروسة وضرورية بسبب فقدان بعض الأصناف الدوائية والمطلوبة رغم الأعباء المالية التي سيتكبدها المريض، مؤكداً خلال رده على تساؤلات أعضاء نقابة الصحة حول تباين أسعار الدواء بين صيدلية وأخرى وعدم وجود تعرفة موحدة للدواء أن دائرة الرقابة الدوائية بالمديرية نظمت الكثير من المخالفات والإغلاق، وهذا الأمر سبب إحراجاً للإدارة التي تعرضت للانتقادات الكثيرة بسبب إغلاق عدد من الصيدليات، مطالباً بالاستمرار بتقديم الشكاوى على أي صيدلية لا تلتزم بالتعرفة الجديدة.

وحول نقص بعض الأدوية بالمراكز الصحية أشار العلي إلى أن استجرار الدواء مركزي، علماً أن مديرية صحة القنيطرة وفرت ٧٠ بالمئة من الأدوية المزمنة، وهناك بعض الأصناف المطلوبة من المرضى لا تتوفر بالمديرية لأن المعامل وشركات الأدوية المنتجة لا ترغب بالتعاقد مع الصحة، لافتاً إلى أن بعض المرضى اعتادوا المراكز الصحية التي كانت توفر المضادات الحيوية وأدوية الالتهاب والسيتامول وغيرها من الأدوية، وهذا الأمر انتهى لأن الوزارة لم تعد تستجر هذه الأدوية.

بدوره أوضح مدير مشفى أباظة بشار حلاوة أن المشفى يعاني عدم وجود اختصاصات طبية ضرورية للمشفى (داخلية كلية) وحالياً مرضى غسيل الكلى اعتمادهم على ممرض، وكذلك غياب اختصاصات الصدرية وجراحة أوعية، وزادت المعاناة بخسارة طبيب العصبية الوحيد بالمحافظة بسبب وفاته مطلع الشهر الحالي، عدا النقص ببعض الاختصاصات كالتخدير والأشعة والأطباء المقيمين والفنيين، حيث لا يوجد أي مقيم من اختصاص تخدير أو أشعة، علما أن عبء العمل الخالي والكبير وقع على العدد الموجود بالمشفى من الكوادر الطبية.

ولفت إلى النزف الكبير للأطباء ورغبتهم بترك العمل للسفر أو التعاقد مع المشافي الخاصة، نظراً لغياب الحافز للطبيب الاختصاصي ودوامه بالمشفى لصعوبة النقل وضعف الرواتب والأجور، مبيناً أن بعض الأطباء الاختصاصيين عرفوا وجع المشافي ومسكوها من اليد التي توجعها، حيث لا يمكن فصل طبيب أو إنهاء عقده لأن ذلك سيضع المشفى في موقف محرج وإفراغه من الأطباء، من دون إغفال ظروف الأطباء والوضع المعيشي لأن الرواتب غير مليبة، وهذا يتطلب دعماً مالياً فورياً للأطباء لاستمرارهم بعملهم.

وأفاد حلاوة أن عدد الأطباء المقيمين الحالي ٣١٠ أطباء وهذا الأمر يترتب على إدارة المشفى تأمين الأسرّة والملابس والحرامات والطعام وأماكن الإقامة، موضحاً أن جعالة الطعام للمريض والطبيب المقيم ٨٥ ليرة لثلاث وجبات باليوم، في حين أن سعر البيضة ١٠٠٠ ليرة وقرص الفلافل ٢٠٠ ليرة، آملاً من الجهات المعنية المساعدة في تذليل منغصات العمل ومنها قدم الآليات وكثرة أعطالها وارتفاع أجور إصلاحها، وكثرة أعطال سيارة الإسعاف الوحيدة بالمشفى بسبب قدمها، مشدداً على أن المشفى ليقوم بواجباته ومهامه بحاجة إلى خط معفى من التقنين للحفاظ على الأجهزة التي تقدر بالمليارات من الأعطال بسبب ضعف التوتر والانقطاع المتكرر للكهرباء، وتزويد المشفى بكمية كافية من المحروقات، بسبب تشغيل الطبقي المحوري نتيجة ضعف التوتر.

وبيّن رئيس نقابة عمال الصحة صايل الصالح حصول النقابة على موافقة الاتحاد العام لنقابات العمال لفتح صيدلية في مشفى أباظة، حيث باشرت النقابة بإجراءات تركيب غرفة مسبقة الصنع ووضعها داخل حرم المشفى وعند مدخل الإسعاف بهدف تخفيف الأعباء على المرضى والمراجعين من الحصول على الأدوية وخاصة ليلاً لعدم وجود صيدلية مناوبة على أرض المحافظة، مؤكداً أن ريع الصيدلية سيعود لمصلحة صندوق المساعدة التابع لنقابة عمال الصحة وهذا ينعكس إيجاباً على المساعدات المقدمة للعاملين، آملاً من مجلس إدارة المشفى إعفاء الصيدلية من قيمة عقد الإيجار لكونها رافداً جيداً للصندوق.

ولفت الصالح إلى أن عدد المستفيدين من الصندوق ١١٢ عاملاً وإجمالي مبالغ المساعدة نحو١٣,٢ مليوناً وتوزعت ما بين وفاة وتقاعد وزواج وزيارات مرضية و(نهاية خدمة ٥٨ عاملاً)، مضيفاً بمنح قروض لـ٣٧ عاملاً في القطاع الصحي خلال العام الماضي ومن دون فوائد وبمبلغ قدره ٥,٨ ملايين.

وطالب عمال القطاع الصحي بضرورة معالجة النقص الكبير في الكادر الطبي والتمريضي في القطاع الصحي وخاصة مشفى أباظة والمراكز الصحية والأثر السلبي على سير العمل جراء زيادة سعر المحروقات والتخفيض الملحوظ في مخصصات الآليات وخاصة سيارات المبيت.